تقديم مركز نهوض للدراسات والبحوث

كان قيامُ الدولة العثمانية أواخر القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي)، وتحوُّلُها -في غضون ثلاثةِ قرونٍ تقريبًا- من إمارة محليَّة صغيرة إلى إمبراطورية عالمية كبرى، ولا سيما بعد استيلائها على الولايات العربية مطالع القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي)، منعطفًا حاسمًا في تاريخ الإسلام، نحسب أن من مدابرة الصواب أن نقتصر في التماس آثاره على وقائع السياسة وأخبار الحروب والمعارك، التي أفضت إلى تغيير وجه المشرق الإسلامي، وأعادت تشكيلَ خريطته السياسية تشكيلًا جذريًّا، وإنما يَلْزُمَنا -مع ذلك- أن نتعقَّب هذه الآثار في منظومة الفكر الإسلامي على اختلاف شعابها، وتنوُّع معارفها؛ إذ برزت جليةً سافرةً في ثلاثة مجالاتٍ كبرى من مجالات هذا الفكر؛ **أولُها**: الفقه والتشريع، **وثانيها**: التصوف والمذاهب الروحية، **وثالثُها**: الفكر السياسي.

لقد اختطَّ العثمانيون نهجًا جديدًا في ثلاثة هذه المجالات، أثمر في نهاية المطاف نسخةً جديدةً للإسلام يمكن الاصطلاحُ على تسميتها بـ«**الإسلام العثماني**»، وهو إسلامٌ يقوم -إجمالًا- على مبدأ الغزو أو جهاد الكفَّار جهادًا شاملًا، وعلى المذهب الحنفي الذي ارتضوه مذهبًا رسميًّا لدولتهم الكبرى، وعلى التصوف باختلاف مذاهبه وتنوُّع طُرقه، وعلى نظريةٍ سياسيةٍ في الحُكْم والخلافة أُشربت طابعًا صوفيًّا قويًّا، ومثَّلت قطيعةً واضحةً مع ما سبقها من تنظيرات أنتجها الفقهاءُ والمتكلِّمون، وأودعوها مصنَّفات «الفقه السياسي/ السياسة الشرعية»، أو «الكلام السياسي»، أو «الآداب السُّلطانية».

ومما يُنبيكَ -بطريق الرمز والإشارة- عن هذه الوجهة الجديدة التي اتخذها العثمانيون ما تواترت به المصادرُ عن حِفَايتهم البالغة بقبر أبي أيوب الأنصاري (ت٥٢هـ/ ٦٧٤م) (أُسوتهم في الجهاد)، وقبر أبي حنيفة النعمان (ت١٥٠هـ/ ٧٦٧م) (مرجعهم في الفقه)، والشيخ الأكبر محيي الدين ابن عربي (ت٦٣٨هـ/ ١٢٤٠م)

(قدوتهم في التصوف). وهذا ما تنبَّه إليه الباحثُ الأمريكي جاي بوراك (Guy Burak) قائلًا: «إن إعادة بناء هذه المقابر المهمة بهذه الحفاوة يُثير الاهتمام بوصفه حَدَثًا واقعًا وتاريخًا يُروى؛ لا لأنها كانت عن أمر بعض رجالات الدولة العثمانية فحسب، وإنما لأن كلَّ واحدٍ من أصحاب هذه القبور المُكْتَشَفَة التي أُعيد بناؤها يُمَثِّلُ ركنًا من أركان ما درج الباحثون على تسميته بالإسلام العثماني»[1].

على أن هذه النسخة الجديدة التي قدَّمها العثمانيون للإسلام لم تظفر بما تستحقُّه من الدرس الوافي والتحليل المتأني إلا في العقود الأخيرة؛ إذ بدأ الباحثون في الفكر الإسلامي يتنبَّهون إلى ضرورة توسيع رقعة اهتماماتهم بحيث تشمل عصور الإسلام المتأخرة، ويَتَدَاعَوْنَ إلى بسط دائرة النظر بحيث تمتدُّ إلى أراضي المشرق الإسلامي: في الأناضول، وإيران، وبلاد ما وراء النهر، وشبه القارة الهندية. فلم يَعُدْ مؤرِّخ التشريع أو الفقه الإسلامي يتوقف عند القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي)، ناظرًا إلى ما بعده من قرون على أنها قرون جمود وتأخُّر، وما عاد يكتفي باجترار المقولات السابقة عن حالة الفقه في عالم المشرق، وهي مقولاتٌ ضرب أصحابُها بينهم وبين التراث التشريعي في هذا العالم بحِجَاز من الظنون والأوهام الصارفة عن مطالعة هذا التراث في مَظَانِّه، والكشف عن ذخائره المستورة. ولم يَعُدْ دارسُ المذاهب الروحية يُصَعِّرُ خدَّه للتصوف المشرقي المتأخر على اختلاف طُرقه ومذاهبه في الأراضي العثمانية أو الصفوية أو المُغُولية، وما عاد يطمئنُّ إلى ما استقرَّ بشأنه من أحكام مرتجلة وتصورات ساذجة، مردُّها إلى نقص الاطلاع وفساد المنهج.

ولكَ أن تقولَ مثل ذلك عن الفكر السياسي الإسلامي، الذي ما عاد مؤرخوه يَقْنَعُونَ في دراسته بالاطلاع على أُطروحات الماوردي (ت٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م) والجويني (ت٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م) والغزالي (ت٥٠٥هـ/ ١١١١م) وابن جماعة

---

(١) جاي بوراك، **النشأة الثانية للفقه الإسلامي: المذهب الحنفي في فجر الدولة العثمانية الحديثة**، ترجمة: أسامة شفيع السيد، أحمد محمود إبراهيم، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م، ص ٣٦.

(ت٧٣٢هـ/ ١٣٣٣م) وابن تيمية (ت٧٢٨هـ/ ١٣٢٨م) وإخوان هذا الطراز، وإنما طفقوا يَمُدُّون أنظارهم إلى ما بعد القرن السابع الهجري، حيث عالم المشرق الإسلامي، الذي احتمل عناءَ التصدي للغزو المغولي الكاسح، وأُعيد تشكيلُ خارطته السياسية على نحو جذري، قبل أن يواصل مسيرته مُوَزَّعًا بين ثلاث إمبراطوريات كبرى: الإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية الصفوية، والإمبراطورية المغولية في شبه القارة الهندية.

ويمثِّلُ هذا الكتابُ الذي يُقدِّم **مركز نهوض للدراسات والبحوث** ترجمتَهُ إلى القُرَّاء والباحثين العرب ثمرةً يانعةً من ثمار هذه الوجهة الجديدة في دراسة الفكر الإسلامي إبان عصوره المتأخرة على التعميم، والفكر السياسي العثماني على التخصيص. وأصلُ هذا الكتاب أطروحةٌ علميةٌ بعنوان «**السلطان والسلطنة: تصوُّر الحُكْم في عصر سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م)**» نال بها صاحبُهَا الدكتور حسين يلماز -الأستاذ المشارك بجامعة جورج ماسون الأمريكية- درجة الدكتوراه في التاريخ ودراسات الشرق الأوسط من جامعة هارفارد، سنة ٢٠٠٥م، ثم أعمل فيها يَدَ التنقيح والمراجعة؛ توسيعًا لمباحثها، وتعميقًا لبعض أفكارها، وتقويةً لحُجَجها وأدلتها التي تقوم عليها؛ فكان هذا الكتابُ المرجعيُّ الحافلُ الموسومُ بـ«**إعادة تعريف الخلافة: التصوف وبناء الشرعية السياسية في الدولة العثمانية**».

ويضمُّ هذا الكتابُ أول دراسة لنظرية الخلافة في الفكر السياسي العثماني، ونحسبُ أن صاحبها قد استوفى شرائط البحث العلمي الرصين أحسنَ ما يكون الاستيفاء: رجوعًا إلى النصوص الأصلية بلغاتها الثلاث العربية والتركية والفارسية، واستقصاءً دؤوبًا لجميع الجزئيات والتفاصيل التي تَمُتُّ لأطروحته بوجه من وجوه الصِّلة، وعمقًا في النظر وأصالةً في التحليل يَزِينُهُما استقلالٌ في الرأي وجرأةٌ على النقد يعصمان الباحث من اجترار المقولات القديمة، والركون إلى السرديات المألوفة التي ظلَّت باسطة سُلْطَانَها على النظرية السياسية الإسلامية سنين عددًا.

لقد نَقَضَ يلماز -عن عِلْمٍ وعلى بصيرةٍ- تلك الآراء الشائعة بخصوص حقيقة الصِّلة بين «الخلافة في صورتها العثمانية المتأخرة»، و«الخلافة في صورتها

التاريخية المعهودة» التي هيمنت على العالم الإسلامي طوال العصور الوسطى وكان العباسيون آخر ممثِّليهَا؛ حيث كان كثيرٌ من الباحثين والمؤرخين يظنُّون -على غير أساس مكين من البحث- أن الخلافة العثمانية إن هي إلا امتدادٌ لسابقتها، وأنها ارتكزت على القواعد الفقهية نفسها التي نُظِّر للخلافة التاريخية على هديٍ منها؛ فرفض يلماز هذا التصوُّر المغلوط، وردَّ على أصحابه حُجَجهم التي تعلَّقوا بها، طارحًا في المقابل تصورًا جديدًا أقربَ إلى حقائق التاريخ؛ لأنه مستمدٌّ في المقام الأول من النصوص الأصلية التي قصَّر الباحثون في مراجعتها والإحاطة بمادتها تقصيرًا فاحشًا، ولو قد فعلوا لكان خليقًا بهم أن ينتهوا إلى خلاف ما جعلوا يُرَدِّدُونَه في مؤلفاتهم وتلوكه ألسنتُهم في قاعات الدرس عصرًا مديدًا.

وخلاصةُ التصوُّر الذي هُدِي إليه مؤلِّفُنَا أن نظرية الخلافة في ظلال العثمانيين لم تكن امتدادًا لما قبلها، ولا كانت قواعدُهَا التي قامت عليها رجعَ صدًى لما قرره الفقهاءُ والمتكلِّمون من أحكام، وإنما كانت «نسخة جديدة» مثَّلت قطيعة حاسمة مع التصورات الكلاسيكية التي هيمنت على الإسلام السُّني. فإذا كانت النظرية الفقهية السُّنية قد نظرت إلى الخلافة بوصفها مؤسسة تعاقدية فرضتها ضرورةُ الاجتماع البشري وأملاها واجبُ تطبيق الشريعة، وجمعت بين طرفين بشريين: أحدهما هو الخليفة، والآخر هو الرعية، فقد قدَّم العثمانيون نظريةً مغايرةً تمامًا في منطلقاتها الدينية والمعرفية والسياسية؛ إذ تقوم على التأويلات الصوفية لمفهوم خلافة الإنسان لله تعالى في الأرض، والنظر إلى الخلافة بوصفها نعمةً إلهيةً أفاءها اللهُ على العثمانيين على وجه الحصر، وإنزال الخليفة العثماني في مرتبة وسيطة بين الله وخلقه، يتساوى فيها مع الأنبياء والأقطاب وعظماء الملوك الغابرين، فهو خليفةُ الله الجامع في شخصه بين السُّلطتين الروحية والزمنية.

ويرى حسين يلماز أن «خلافة الله» المُشْبَعَة بمفاهيم التصوف وأفكاره إنما هي ثمرةٌ طبيعيةٌ لتطور الفكر السياسي في المشرق الإسلامي عقب سقوط الخلافة العباسية على أيدي المُغُول منتصف القرن السابع الهجري؛ حيث انحسرت الثقافةُ الفقهيةُ ذات الطابع العربي القوي، في حين انتعشت الثقافةُ الصوفيةُ التي أُشربت

طابعًا فارسيًّا على مستوى اللغة وطابعًا شيعيًّا على مستوى المذهب، وفي الوقت نفسِه احتكرت الأسراتُ التركيةُ والمغوليةُ السلطة في العالم الإسلامي، حاملةً معها كثيرًا من الأفكار السياسية القديمة الرائجة في آسيا الوسطى؛ كفكرة الحُكْم بمقتضى تفويض إلهي وما أشبه من أفكار لم يكن للمسلمين عهدٌ بها.

والحقُّ أن العثمانيين ظهروا في وسط صوفي تسيطرُ عليه طرقُ الدراويش المجاهدين الذين كانوا يقدِّمون مشايخَهم من أقطاب الصوفية على الخلفاء الذين جسَّدوا نظرية الخلافة التاريخية القديمة، ناظرين إلى هؤلاء الأقطاب على أنهم نوابُ الله وظِلُّه في الأرض. وتجدرُ الإشارةُ في هذا المقام إلى أن قيام الدولة الصفوية في إيران مطالع القرن العاشر الهجري قد دفع العثمانيين إلى مزيدٍ من التقارب مع الصوفية، وتقديم كل دعمٍ ممكنٍ لهم؛ من أجل الحصول على الشرعية السياسية اللازمة في مواجهة الدعاية الصفوية الناشطة.

لقد أُشربت الخلافةُ العثمانيةُ إذن طابعًا صوفيًّا قويًّا طَغَى على كلِّ ما عداه من ملامح «الخلافة التقليدية القديمة»، وهو الأمرُ الذي مكَّن سلاطين العثمانيين من مواجهة غُلاة الصوفية الذين انتشروا في الأراضي العثمانية أولًا، ومواجهة الدعوة الشيعية الصفوية ثانيًا، وتَجَاوُز الفقه السُّني الذي تمسَّك بضرورة أن يكون الخليفةُ من قريش في آخر الأمر. ومن هنا، فقد تَوَارَتْ نظريةُ الخلافة السُّنية -كما عبَّرت عنها كتبُ الفقه السياسي- وفَقَدَت تأثيرها في الواقع العملي، ولم يَعُدْ أمرُ التنظير السياسي للدولة مقصورًا على الفقهاء، وإنما شاركهم الصوفيةُ النهوضَ بهذا الدور، إن لم تكن لهم الصدارةُ فيه. زِد على ذلك أن الأصول المنهجية التي توسَّل بها الفقهُ السُّني في بلورة نظرية الخلافة، كالإجماع والقياس وما إليهما، قد نُحِّيت جانبًا، وبرزت العلومُ الخَفِيَّة كالتنجيم وحساب الجُمَّل وعلم الحُرُوف وما إليها من علومٍ كان للصوفية فيها القِدْح المُعَلَّى، ونالوا بها المكانة الباذخة في بلاط السلاطين، وإن كان الفقهُ السُّني قد درج على النظر إليها نظرة الكراهية والتحقير.

هذه -بإيجاز شديد- خلاصةُ الأطروحةِ التي يقدِّمُهَا هذا الكتابُ بفصوله الخمسة المطوَّلة التي يستعرض فيها مؤلِّفُنَا مراحل استبدال العثمانيين بتعبير «خليفة

رسول الله» مصطلح «خليفة الله»، عبر قراءة دقيقة واعية لذخيرة واسعة من المصادر المدوَّنة باللغات الأساسية الثلاث للثقافة الإسلامية (العربية والفارسية والتركية)، وجُلُّها لا يزال مخطوطًا لم تمسسه أيدي الباحثين. ففي **الفصل الأول** يتناول تطور الكتابة السياسية العثمانية في مراحلها المتعاقبة، وفروعها المختلفة؛ وهي: علم الأخلاق، وفنُّ تدبير الحكم، والرؤى الفقهية، والرؤى الصوفية. وفي **الفصل الثاني** يستعرض في دقة وأناة فكرة «خلافة الله الصوفية»، من خلال التحولات التي طرأت على مفهوم الدولة. ويقدِّم في **الفصل الثالث** تحليلًا ضافيًا لمصطلح «السلطنة» الذي ارتكز عليه الخطاب السياسي العثماني برمَّته، وكان للصوفية دورٌ حاسمٌ في مزجه بمصطلحاتهم حتى يناسب الواقع الصوفي الجديد الذي تعيشه الدولة العثمانية. ويدرس في **الفصل الرابع** النسخة العثمانية من «خلافة الله»، حيث يؤكِّد يلماز تخلي العثمانيين عن لقبي «خليفة رسول الله» و«أمير المؤمنين». وأما **الفصل الخامس** والأخير فيتناولُ الكيفية التي صُنِعَت بها أسطورة الخلافة العثمانية، حيث اندفع العثمانيون إلى «إعادة تعريف الخلافة» استجابةً للمخاوف المنتشرة نتيجة حلول الألفية الأولى في التقويم الإسلامي، وما صاحبها من نبوءات آخر الزمان، والدعاوى المهدوية المكثَّفة بين صوفية الأناضول.

وبعدُ، فإننا على يقينٍ في **مركز نهوض للدراسات والبحوث** من أن هذا الكتاب سيملأ فراغًا ملموسًا في المكتبة العربية، وأنه خليقٌ أن يمحو شطرًا عظيمًا من السرديات القارَّة التي هيمنت على تاريخ العصر العثماني في العموم وما أنتجه من أفكار ونظريات سياسية على التخصيص؛ تلك السرديات التي نسمعُ فيها أصداء الصراع الأيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين، أكثر مما نسمع صوت البحث العلمي المحايد الذي يلتمسُ الحقيقة خالصة مُسَلَّمة من تحيز الأيديولوجية، مُبَرَّأَة من أوهامها.